شركة الانقلابات العربية المتحدة ووجه يناير

عبد الحكيم حيدر

الشركة في وضع صعب، فهل هي بركة يناير، أم أن الشركة نفسها تعبت من الإنفاق بعدما طالت انفاس الشعوب، وزادت تضحياتهم في كل بلد؟ نحن أمام معادلة صعبة وشهور مقبلة صعب التكهن فيها بالنتائج، فالشعوب، رغم فقرها، صابرة، والسلطات، رغم أسلحتها وبارود القتل ودفاتر القضاء وسيارات الشرطة التي فاقت سيارات الناس عدداً وعدة، تعبت هي الأخرى، بعد تراكم العجز في الميزانيات وكورونا وشحّ السياحة، وولّت أيام الرغد ومليارات السعودية والإمارات، بعدما دخلوا في حرب اليمن، وطالت الأزمة أيضاً، كل الأمور متشابهة إلى حد ما، ومتشابكة، ولا يوجد أي ملمح لأمل قريب تستعيد فيه السلطات أنفاسها وصولجاناتها. ودخل علينا يناير كعادته بأحداث السودان الدامية، واستعباطات قيس سعيّد ومحاولاته الصبيانية لوضع القضاء خلف ستائر قصر قرطاج. وأخيراً أحداث كازاخستان، التي تشبهنا إلى حد كبير كما قيل، وإن بعدت المسافات وتشابهت العلل بعد 30 سنة من الحكم السابق قريب الشبه جداً من ثلاثين حسني مبارك وعلي عبد الله صالح وأربعينية عائلة الأسد وأربعينية القذافي وطمع ابنه سيف الإسلام في عشرية له على الأقل، أو ظله خليفة حفتر. نحن أمام زحام سلطات تحاول أن تلتقط أنفاسها بعد حوالى 11 سنة من المناكفات الانقلابية والشراكة مع الإعلام والقضاء، ومليارات السعودية والإمارات، لإنجاح تلك الشركة العربية المتحدة، وجعلها أممية دولية. ويا حبذا لو استعان الغرب أيضاً بمهندسيها، وليت ترامب استمع إلى نصائحهم الأمنية في احتلال الكونغرس وترك إبعاد بلوسي وأوكاسيو كورتيز لأصوات الناخبين، فهي شركة عربية خالصة الدماء، والأرومة وراس المال، وتحت أمر أي طاغية يريد أن يمدّ يده في فترة حكمه، بعيداً عن هوس الصناديق والأعيب الديمقراطية التي لم تعد نافعة مع الشعوب التي لم تنضج بعد، إلا أن الشركة في وضع صعب، حتى وإن حكموا جمعياً بمعزل عن الدساتير، وبعيداً حتى عن الأعراف، وجديدها المخبر المصري، بيبر جرجس، الذي يراقب المعارضين المصريين في أميركا وفقاً لتقرير وزارة العدل الأميركية، وكأنه يتصوّر نفسه في ميدان التحرير بعد 30/ 6 أو ميدان رمسيس بسماحية من مباحث قسم الأزبكية وتليفوناتها الشرطية.

حقيقة الشركة العربية المتحدة لصيانة الانقلابات والبافطات وتلويثهما في وضع حرج، فهل يا ترى حلّت عليهم بركات يناير، أم أن كل الخيوط صارت معقدة مع الجميع كما تعقدت مع ترامب نفسه؟ فهل هي «صواميل» عبد الفتاح البرهان في السودان لم تعد قادرة على ربط الشباب والناس في الخرطوم أو حتى بورتسودان نفسها، بعدما انتهى المدد الذي كان يصل إلى عمداء القبائل على ظهور البغال، وضربت الجماعات مناطق الفاشر، فأفرغوا مخازن الغلال والبضائع، ولم تسعفهم ملايين الإمارات بعد، واشتدّت الأزمة أكثر، وهرب عبد الله حمدوك بجلده خوفاً من مصائر الدماء الآتية وعواقبها، وكأنه قرأ كتالوج محمد البرادعي جيداً وفهم الدرس أخيراً. وقيس سعيّد بعدما داس أكثر في المعجنة التي صنعت له، تخلى كلية عن بلاغة «ابن جني وعسران الأقطش» وما زال ينادي القضاة، كي يعملوا له عجين الفلاحة نظير «لقمة القاضي». إلا أن «اللقم» يا حاج قيس صناعة مصرية أصيلة، لا يقدر قيس على تكلفتها بالمكسرات كما يحدث في مصر، حتى من قبل العز بن عبد السلام بدهور، وهذا ما لا يعرفه جيداً عن «سمنة الانقلابات وزيبيها ومكسّراتها» وكيفية طحن المكسّرات مع الزبدة البلدي، لأن هذه صناعة عريقة، لها أصولها ومطابخها الليلية أيضاً، فصارت تونس أقرب إلى أن تكون هي تونس التي وقعت ليلة هروب بن علي بساعات، حتى مصر نفسها ليست بأحسن حالاً من ليبيا وتونس والسودان، فها هي أصوات آلاف الإعلاميين الذين كانوا هم أصحاب الطلقات الأولى على الثورة المصرية، وخرجت مذيعة على الهواء مباشرة بكفنها في آخر أيام محمد مرسي، قد خرجت من حناجرهم الهتافات تنادي بالمكافآت والحوافز والبدلات، ففظن المسؤول سريعاً إلى ما سيتنامى في يناير، وبسرعة البرق وفّرت وزارة المالية المطلوب، فسكتوا.

وصفات لإجهاض الثورات

سمير حمدي

في مثل هذا الشهر، يناير/ كانون الثاني من سنة 2011، كانت الثورة التونسية في أوجها. ومع تسارع الأحداث وتطور نسق الاحتجاجات لم يجد الرئيس زين العابدين بن علي غير الفرار، بعد خطابات ثلاثة، أولها للتهديد والوعيد والثاني للتهدئة والثالث للتنازلات، غير أنّ هذا كله لم يشفع له، لينتهي طريداً في أيام قليلة. وفي غفلة من العالم، وخلافاً لتوقعات منجّمي السياسة، انتهى حكم شعب زين العابدين الذي استمر 23 سنة، وطويت صفحته لم أسبوعين. توالت بعد الثورة التونسية ثورات عربية أخرى في مصر وليبيا وسورية واليمن. وعلى الرغم من النجاحات المتسارعة التي حققتها هذه الثورات في بداياتها، فإنّها سرعان ما ذوت وخفتَ بريقها، إما بفعل انقلاب عسكري مثلما حصل في مصر، أو بإشعال نيران الحروب الأهلية داخل هذه البلدان، مع تدخل دولي معلن انهى مسارها، عدا دمارٍ شاملٍ ودماء ومجتمعات ممزقة ما زالت تجتر آزماتها. كان واضحاً أنّ وصفة جزّ الثورات إلى مربع الحروب الأهلية ناجحة في إجهاضها. وإذا اضفنا إليها الاستنجاد بقوى دولية وإقليمية للمساهمة في قمع الثورات بشكل معلن، بات الحديث عن الثورة يتجاوز كونه فعلاً سياسياً غاضباً في مواجهة نظام استبدادي مغلق، ليصبح مواجهة مع منظومة استبدادية تضم أنظمة وأجهزة قمعية متجاوزة للحدود، وهو ما تؤكّده الأحداث الجارية حالياً في كازاخستان، حيث لم يتأخر النظام هناك في طلب الاستغاثة من الأنظمة الشبيهة من أجل قمع التظاهرات الشعبية، من دون أن يكلف نفسه عناء النظر في أسباب اندلاع الاحتجاجات الشعبية، أو الإعلان عن إصلاحات باتت ضرورية للحفاظ على تماسك الدولة والمجتمع.

ظلت الثورة التونسية نموذجاً لانتقال ديمقراطي ممكن، وكان لسرعة حسمها الصراع مع رأس النظام القائم حينها دور مهم في عدم تدويلها أو استعادة السلطة القائمة وقتها بقوى دولية، وهو سيناريو كان وارداً لو استطاع النظام حينها الحفاظ على بقائه، إلى حين استعادة أنفاسه على النحو الذي جرى في الحالة السورية، غير أنّ هذا لم يمنع استمرار الرغبة في إطاحة النموذج التونسي وإفشاله بكل طريقة ممكنة. ربما كان لخصوصية الثورة التونسية دور في تغيير الوصفة الضرورية لإجهاضها، إذ لم تشهد تونس حرباً أهلية على الطريقة اليمنية، ولم تعرف نزاعاً طائفياً يمكن الإتكاء عليه، كما جرى في سورية، ولا خلافاً مناطقياً كما في التجربة الليبية أو انقلاباً عسكرياً دموياً، كما هو الحال في مصر. ومن هنا، كانت الوصفة لإفشال التجربة التونسية تنطلق من خصوصيتها، أعني من كونها ثورة سلمية، صاحبها انتقال ديمقراطي بآليات دستورية. ولهذا لم يكن غريباً أن يكون الانقلاب عليها من خلال الأدوات القانونية والدستورية، بغض النظر عن التعسّف في توظيفها، ربما للمرة الأولى منذ سنوات عشر، يصبح سؤال المصير مطروحاً بشدة، في ما يتعلق بمستقبل التحوّل الديمقراطي التونسي، وتصبح فرضية العودة إلى مربع المنع والتعتيم والتضييق على الحقوق والحريات أمراً ممكناً، وتؤيده حقائق الواقع والإجراءات المتتابعة التي تتخذها السلطة القائمة حالياً. وعلى الرغم من وجود مقاومة فعلية لدى جانب مهم من الطبقة السياسية والمجتمع المدني، فإنّ الثورة يتجاوز كونه فعلاً سياسياً غاضباً في مواجهة نظام استبدادي مغلق، ليصبح مواجهة مع منظومة استبدادية تضم أنظمة وأجهزة قمعية متجاوزة للحدود، وهو ما تؤكّده الأحداث الجارية حالياً في كازاخستان، حيث لم يتأخر النظام هناك في طلب الاستغاثة من الأنظمة الشبيهة من أجل قمع التظاهرات الشعبية، من دون أن يكلف نفسه عناء النظر في أسباب اندلاع الاحتجاجات الشعبية، أو الإعلان عن إصلاحات باتت ضرورية للحفاظ على تماسك الدولة والمجتمع.

ظلت الثورة التونسية نموذجاً لانتقال ديمقراطي ممكن، وكان لسرعة حسمها الصراع مع رأس النظام القائم حينها دور مهم في عدم تدويلها أو استعادة السلطة القائمة وقتها بقوى دولية، وهو سيناريو كان وارداً لو استطاع النظام حينها الحفاظ على بقائه، إلى حين استعادة أنفاسه على النحو الذي جرى في الحالة السورية، غير أنّ هذا لم يمنع استمرار الرغبة في إطاحة النموذج التونسي وإفشاله بكل طريقة ممكنة. ربما كان لخصوصية الثورة التونسية دور في تغيير الوصفة الضرورية لإجهاضها، إذ لم تشهد تونس حرباً أهلية على الطريقة اليمنية، ولم تعرف نزاعاً طائفياً يمكن الإتكاء عليه، كما جرى في سورية، ولا خلافاً مناطقياً كما في التجربة الليبية أو انقلاباً عسكرياً دموياً، كما هو الحال في مصر. ومن هنا، كانت الوصفة لإفشال التجربة التونسية تنطلق من خصوصيتها، أعني من كونها ثورة سلمية، صاحبها انتقال ديمقراطي بآليات دستورية. ولهذا لم يكن غريباً أن يكون الانقلاب عليها من خلال الأدوات القانونية والدستورية، بغض النظر عن التعسّف في توظيفها، ربما للمرة الأولى منذ سنوات عشر، يصبح سؤال المصير مطروحاً بشدة، في ما يتعلق بمستقبل التحوّل الديمقراطي التونسي، وتصبح فرضية العودة إلى مربع المنع والتعتيم والتضييق على الحقوق والحريات أمراً ممكناً، وتؤيده حقائق الواقع والإجراءات المتتابعة التي تتخذها السلطة القائمة حالياً. وعلى الرغم من وجود مقاومة فعلية لدى جانب مهم من الطبقة السياسية والمجتمع المدني، فإنّ الثورة يتجاوز كونه فعلاً سياسياً غاضباً في مواجهة نظام استبدادي مغلق، ليصبح مواجهة مع منظومة استبدادية تضم أنظمة وأجهزة قمعية متجاوزة للحدود، وهو ما تؤكّده الأحداث الجارية حالياً في كازاخستان، حيث لم يتأخر النظام هناك في طلب الاستغاثة من الأنظمة الشبيهة من أجل قمع التظاهرات الشعبية، من دون أن يكلف نفسه عناء النظر في أسباب اندلاع الاحتجاجات الشعبية، أو الإعلان عن إصلاحات باتت ضرورية للحفاظ على تماسك الدولة والمجتمع.

تخلَّ عن جنسيتك تكن حرّاً

أحمد مفرح

تمثل كلّ حالة إفراج عن معتقل من ضحايا سجون العشرية السوداء في مصر، على ضآلة عددهم مقارنة بقوائم تتجاوز 60 ألف معتقل، باب أمل وإرهاصات بشرى، وتوقعات خجولة من المراقبين والحقوقيين، وتساؤلات متكرّرة: هل هي انفراجة حقيقية أم مناورة واختراق محدود لهذا الملفّ؟ ناهيك عن شعور عائلاتهم، الذي لا يمكن وصفه.

وشهد عام 2021 المنصرم الإفراج عن الصحافي خالد داود، وأستاذ العلوم السياسية حازم حسني، والصحافية سلافة مجدي وزوجها الصحافي حسام الصياد، وإسراء عبد الفتاح، ومأهينور المصري وغيرهم. وأخيراً رامي شعث الذي أعلنت زوجته سيلين لوبران وعائلته «إطلاق سراحه بعد أكثر من 900 يوم من الاعتقال التعسفي والفصل القسري»، ومع سعادتهم لاستجابة السلطات لندائهم من أجل حريته، عبروا عن استيائهم من إجباره على التنازل عن جنسيته المصرية شرطاً للإفراج عنه، واعتبروا في بيان أصدروه أنّه كان يجب أن يكون ذلك غير مشروط بعد سنتين ونصف السنة من الحبس، على اساس أنّه لا يجب أن يختار الإنسان بين حريته وبين جنسيته، وأنّ رامي ولد ونشأ مصرياً، وكانت مصر وستبقى وطنه، ولن يغير التنازل عن جنسيته ذلك أبداً.

ولم يكن حصول رامي شعث على حريته مقابل التخلي عن جنسيته أمراً جديداً، فمعظم من أفرج عنهم من أصحاب الجنسيتين، سُلبت منهم الجنسية المصرية مجبرين لكي ينالوا حريتهم، وكأنها أصبحت معادلة التحرّر الصفرية، فقد تخلّى محمد صلاح سلطان عن جنسيته، وكذلك صحافي قناة الجزيرة السابق، محمد فهمي، الذي رُحّل إلى كندا في 2015. وأيضاً طالب الطب محمد عاشة، الذي أفرج عنه في يوليو/ تموز 2020، بعد سجنه أكثر من 500 يوم، ومنهم أيضاً ريم الدسوقي التي تعمل معلمة في ولاية بنسلفانيا الأميركية، ونجلاء مختار يونس.

وبينما يظل وضع علا القرضاوي غامضاً، توفي مصطفى قاسم في زنزانته وهو يحلم بالفكاك من جنسيته المصرية وسجنه، لكنّ جنسيته الأميركية لم تكن كافية، في ما يبدو، لإنقاذ حياته. وكانت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية، قد نشرت يوم 31 الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول) خبراً مقتضباً بإخلاء سبيل علا القرضاوي، التي تحمل الجنسية الأميركية، على ذمة التحقيقات بقرار من النيابة العامة، لكنّ موقع «مدى مصر» نقل عن ثلاثة مصادر حكومية أنّها وصلت إلى بيتها في 12 ديسمبر/ كانون الأول، أي قبل 19 يوماً من الإعلان؛ وقد أصاب خروج علا القرضاوي إلى داخل مصر، ومنعها من السفر، مثل مصريين كثيرين أفرج عنهم، زوجة رامي شعث بالفزع من أن يخرج زوجها إلى سجن كبير، ويُمنع من السفر، بحسب تعبيرها. وكالعادة، حال النائب ورئيس حزب الإصلاح والتنمية، ورئيس مجموعة الحوار الدولي، محمد أنور السادات، البشري بالإفراج عن رامي شعث، قبل خروجه فعلياً بعدة أيام؛ وشكر النيابة العامة ووزارتَي الخارجية والداخلية وأجهزتها، والسفارة الفرنسية بالقاهرة، والسلطة الفلسطينية، ورئيسة مجموعة الصداقة الفرنسية المصرية؛ والسؤال هنا، ما شأن هؤلاء بأمر من المفترض أن يكون قضائياً بحتاً؟ وما مدى مساهمة كلّ منهم في الإفراج عن شعث؟

وكان السادات قد أعاد التأكيد من قبل مراتٍ على وجود نظام قوي مستمر، يجب التعامل مع أجهزته، لمساعدة السجناء ومن خلفهم أسرهم التي تعاني، باستثناء الإسلاميين، طبعاً، الذين يمثلون السواد الأعظم في السجون، لكنّ سحب السادات التهنئة، هذه المرّة، على أطراف خارجية، يكاد يجزم أنّ الإفراجات باتت تتجاوز الأجهزة الأمنية والسيادية. كما حدث في الإفراج عن أية حجازي التي أطلق سراحها في إبريل/ نيسان 2017 بتعليمات من الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، بعد احتجاز دام ثلاث سنوات، ورافقتها على الفور طائرة عسكرية أميركية إلى الولايات المتحدة بصحبة دينا باول نائبة مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض للشؤون الاستراتيجية، واستقبلها دونالد ترامب، في قاعدة أندروز الجوية على مشارف واشنطن. وعلى ذمة هؤلاء، فإنّ باتريك جورج خرج فجأة من محبسه في 8 الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول) بعد تفاهمات إيطالية مصرية.

وبخلاف الضغوط الدولية عن حالات بعينها، والتفاهمات الخارجية، نقطة أخرى تقحم نفسها في هذا السياق، وهي قول اليوتيوبر عبد الله الشريف (أفرج عن والده بعد ساعات من اعتقاله، ردّاً على عرض تقدّم به بالتوقف عن نشر تسريبات تتعلق بمستشاري الرئيس) إنّه يجري اتصالات ومقايضات بأجهزة أمنية، وجاء على مساومات للإفراج عن معتقلين مقابل تجاهل تسريبات تتعلق بفضائح جنسية وسياسية ومالية! ويمثل هذا الكلام، وإنْ لم يتم التحقق من مدى مصداقيته، فضيحة من العيار الثقيل، فمنذ متى تساوم الدول أفراداً، وتضع حرية مواطنيها المعتقلين في كفة ميزان مقابل التغطية على الفضائح؟ تحدث هذه السياقات في عالم الجريمة وأشباه الدويلات الفوضوية، لا الدول صاحبة التاريخ والوزن الإقليمي، ولديها أدوات ووسائل.

ليس حصول رامي شعث على حريته مقابل التخلي عن جنسيته أمراً جديداً، فمعظم من أفرج عنهم من أصحاب الجنسيتين، سُلبت منهم الجنسية المصرية مجبرين لكي ينالوا حريتهم، وكأنها أصبحت معادلة التحرّر الصفرية، فقد تخلّى محمد صلاح سلطان عن جنسيته، وكذلك صحافي قناة الجزيرة السابق، محمد فهمي، الذي رُحّل إلى كندا في 2015. وأيضاً طالب الطب محمد عاشة، الذي أفرج عنه في يوليو/ تموز 2020، بعد سجنه أكثر من 500 يوم، ومنهم أيضاً ريم الدسوقي التي تعمل معلمة في ولاية بنسلفانيا الأميركية، ونجلاء مختار يونس.

وبينما يظل وضع علا القرضاوي غامضاً، توفي مصطفى قاسم في زنزانته وهو يحلم بالفكاك من جنسيته المصرية وسجنه، لكنّ جنسيته الأميركية لم تكن كافية، في ما يبدو، لإنقاذ حياته. وكانت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية، قد نشرت يوم 31 الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول) خبراً مقتضباً بإخلاء سبيل علا القرضاوي، التي تحمل الجنسية الأميركية، على ذمة التحقيقات بقرار من النيابة العامة، لكنّ موقع «مدى مصر» نقل عن ثلاثة مصادر حكومية أنّها وصلت إلى بيتها في 12 ديسمبر/ كانون الأول، أي قبل 19 يوماً من الإعلان؛ وقد أصاب خروج علا القرضاوي إلى داخل مصر، ومنعها من السفر، مثل مصريين كثيرين أفرج عنهم، زوجة رامي شعث بالفزع من أن يخرج زوجها إلى سجن كبير، ويُمنع من السفر، بحسب تعبيرها. وكالعادة، حال النائب ورئيس حزب الإصلاح والتنمية، ورئيس مجموعة الحوار الدولي، محمد أنور السادات، البشري بالإفراج عن رامي شعث، قبل خروجه فعلياً بعدة أيام؛ وشكر النيابة العامة ووزارتَي الخارجية والداخلية وأجهزتها، والسفارة الفرنسية بالقاهرة، والسلطة الفلسطينية، ورئيسة مجموعة الصداقة الفرنسية المصرية؛ والسؤال هنا، ما شأن هؤلاء بأمر من المفترض أن يكون قضائياً بحتاً؟ وما مدى مساهمة كلّ منهم في الإفراج عن شعث؟

وكان السادات قد أعاد التأكيد من قبل مراتٍ على وجود نظام قوي مستمر، يجب التعامل مع أجهزته، لمساعدة السجناء ومن خلفهم أسرهم التي تعاني، باستثناء الإسلاميين، طبعاً، الذين يمثلون السواد الأعظم في السجون، لكنّ سحب السادات التهنئة، هذه المرّة، على أطراف خارجية، يكاد يجزم أنّ الإفراجات باتت تتجاوز الأجهزة الأمنية والسيادية. كما حدث في الإفراج عن أية حجازي التي أطلق سراحها في إبريل/ نيسان 2017 بتعليمات من الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، بعد احتجاز دام ثلاث سنوات، ورافقتها على الفور طائرة عسكرية أميركية إلى الولايات المتحدة بصحبة دينا باول نائبة مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض للشؤون الاستراتيجية، واستقبلها دونالد ترامب، في قاعدة أندروز الجوية على مشارف واشنطن. وعلى ذمة هؤلاء، فإنّ باتريك جورج خرج فجأة من محبسه في 8 الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول) بعد تفاهمات إيطالية مصرية.

وبخلاف الضغوط الدولية عن حالات بعينها، والتفاهمات الخارجية، نقطة أخرى تقحم نفسها في هذا السياق، وهي قول اليوتيوبر عبد الله الشريف (أفرج عن والده بعد ساعات من اعتقاله، ردّاً على عرض تقدّم به بالتوقف عن نشر تسريبات تتعلق بمستشاري الرئيس) إنّه يجري اتصالات ومقايضات بأجهزة أمنية، وجاء على مساومات للإفراج عن معتقلين مقابل تجاهل تسريبات تتعلق بفضائح جنسية وسياسية ومالية! ويمثل هذا الكلام، وإنْ لم يتم التحقق من مدى مصداقيته، فضيحة من العيار الثقيل، فمنذ متى تساوم الدول أفراداً، وتضع حرية مواطنيها المعتقلين في كفة ميزان مقابل التغطية على الفضائح؟ تحدث هذه السياقات في عالم الجريمة وأشباه الدويلات الفوضوية، لا الدول صاحبة التاريخ والوزن الإقليمي، ولديها أدوات ووسائل.

يبقى السؤال: مَن لعشرات الآلاف من المعتقلين في السجون من ذوي الجنسية المصرية، وكيف سيخرجون، وقد تجاوزتهم معادلة التخلي عن الجنسية مقابل الحرية، وليس لدى معظمهم مانع في أن يكونوا طرفاً في المعادلة، حال أتيحت فرصة لذلك؟ ربما نحاول أن نخدع أنفسنا بأمنيات كاذبة، ونحن نظهر المبالغة، ويمنحها أجنحة الذيوع بين الناس، عبر «نخبة» إعلامية أو ثقافية أو تلفزيونية؟ فكرتُ في البداية أنّ هؤلاء ولدوا بعد انتهاء العصر الذهبي اللبناني، وأنّهم ربما لا يعرفونه، إلاّ بما تقول الكتب والوثائقيات وقصص أهلهم. وكلّها «مصادر» يسهل عليهم تكذيبها بسلاح القوة الصرْفة. هذه فكرة ضعيفة، وإن كانت قد دعمتهم قليلاً. لأنّ الكهلة من بينهم الذين نقلوا بندقيتهم إلى الكتف الثانية، وهم الأقل مرئية، عرفوا ذاك العصر، ويستمدّون منه شيئاً من عمقهم وهيبتهم، ولا يستطيعون الاسترسال كثيراً في هجائه من دون الوقوع في الإحراج والمغالطات.

على بد الاستعمار. اللبنانيون لهم أغراب عن بعضهم. وهو ليس واحداً منهم. "أرزهم" أرزة جبال الأرز، رمز اللبنان، رمزه الوطني ... "أرزهم" هذه "لا تستحق على الاندثار". حتى الشجر عنده لا يستحق الحياة.

لماذا؟ لماذا كلّ هذا الحقد على شجر لبنان وبشره؟ وربما أيضاً حجره؟ لأنّ بجبارة الرفض المطلق. لكنّ إصرارهم الآن على مراهقتهم لا يتناغم أبداً مع سينيكيتهم التي تنضح بها مواقفهم الرديئة الأخرى، القائمة كلّها على قياس موازين القوى، وعلى الاستقواء بـ«انتصاراتهم»، فكيف تقترن «براءة» المراهقة بإثم الاستكبار؟ أم أنّها خدمة «نظرية» لمصلحة عهد حزب الله؟ عهد يريد أن يكون تأسيسياً جديداً على لبنان، يلغي كلّ ما سبقه من التاريخ، على أساس أنّ التاريخ يبدأ عنده، وقبله لم يكن هناك سوى توحّش واستغلال وهوان، واستعمار وإمبريالية... وفي عقل حزب الله الخلفي، وفي مشاعر أبناء بيئته، وأبناء الطائفة الشيعية التي يهيمن عليها هيمنة الآلهة، هذا العصر المسمّى «ذهبياً» كان أبناء الطائفة المستضعفين، محرومين، على هامش القرار «كناسين، حمّالين...» وأنّه لا يمكن أن يكون ذهبياً كلّ هذا العصر الذي كانت الطائفة مغيّبة وملوفظة، وأنّه لم يكن وطناً، ولا بلداً مثل كلّ البلدان. وفي أساسه خطيئة أصلية، البريطانيون والفرنسيون، إلخ.

وتكون خلاصة المعادلة هذه أنّ هذا العصر وحده، هذا العصر الذي ينهار فيه لبنان، هو العصر الذهبي بعينه. لا قبله، ولا غيره. ولتعتدّ الفرافير، يختم بأنّ الدليل على ذلك: أنّ لبنان عاش طوال عمره بلا قضية. وها هو الآن يقدّم نفسه للقضية. طبعاً هذا كلام البروباغندا الحزبية، اللصيقة والحليفة، لا فرق. ما دامت الحليفة تقدّم "خدمات" كهذه، فيكون هدم لبنان شيئاً لا يذكر، بعدما هدمت فكرته.

هل من «انتصار» أوضح من هذا؟ أن تقضي على بلد بعينه، لأنّه لم يكن بالأصل بلداً، وبحجّة لا تُرَدّ، اسمها «القضية»؟ وعلى قاعدة «نظرية» يحفر في نتوءاتها نوابغ صبيانيون، من بقايا اليسار الأفل. وهذا من أنواع المواريث التي لا تُغتفر.

ومتى تُطرَحُ كلّ هذه المطارق على رأس اللبنانيين؟ عندما صار أي عصر سابق على الانهيار ذهبياً. عندما صارت الحرب الأهلية نفسها، التي لا يتوقف المنابر عن ابتزازنا بها، هي الجنّة الخالصة قياساً إلى هذا القتل اليومي للبنانيين، على نيران «قضيتهم» البطيئة، إذ ما قيمة اللبنانيين بعدما يكون لبنان جديراً بأن يموت؟

(كاتبة لبنانية)

يسار صبياني في خدمة أصولية حزب الله «الناضجة»

دلال البزري

إعلامية ممانعة، التقيتُها في إحدى حانات بيروت قبل سبع سنوات تقريباً. لنقل إنّ اسمها أميرة. امرأة ناجحة بكلّ المقاييس. ومبتهجة بحظها في هذه الدنيا. تحتسي كأس البيرة، وتتكلم عن حياتها بفرحة من تحققّت أمامه السبل. وأنا أقول لنفسي إنّ هذه حالة نادرة جداً، أن التقي ممانعة غير مكفهرة، غير عبوس.

هي تنقض كلّ نظرياتي عن عدم حبّ الممانعين الحياة. بل أذهب أبعد، وأخمّن أنّ «يساريتها» السابقة والراهنة هي التي تسبغ عليها هذا الحب. وتمضي بضع دقائق على هذه الحال من البركة، حتى يحصل ما كنتُ في غنىً عنه في تلك السهرة.

يمرّ بالقرب منا صديق قديم، كان قد اختفى منذ سنوات، وعلمنا من أصدقاء مشتركين أنّه هاجر إلى أفريقيا، ومن ثم إلى الولايات المتحدة. سلام وكلام، ثم ما يشبه المتفجّرة، يطلقها الصديق متنهّداً: «آه! ما أجمل لبنان... طلعت...». لا تتركه أميرة ينهي جملته. تصرُخ غاضبة: «لبنان؟! ما أجمل لبنان؟ كيف تقول ذلك؟! ولبنان سايكس بيكو؟ ولبنان الكبير الفرنسي... إلخ». تنسى أميرة الكأس، وتمضي في التشنيع بلبنان... ولا يفيد شيء بتغيير مزاجها المتعكّر، إلاّ الانصراف.

كيف تكره أميرة لبنان، تعيش فيه، تنتعم بخيراته وتتمتع فيه بكلّ أسباب نجاحها؟! تعجبتُ من أميرة في تلك الليلة. هي ممانعةٌ صحيح. لكنّها علمانية، يسارية، ومقبلة على الحياة. كيف تكره لبنان؟ لكنّ دهشتي لا تطول. كان حرياً بي أن أتذكّر لحظتها «السُدّد النظري» لأميرة. وهو صاحب اضخم «إنتاج» صحافي للبيار المعانع. ينشر بانتظام في الصحيفة اللبنانية الأولى الناطقة باسم حزب الله. وقد «أضل» لثابتة ترنو إلى الأبدية. لازمةٌ طرق بها رؤوسنا طوال كتاباته. حتى صارت من بديهياته، ماركته المسجّلة.

تقول اللازمة إنّ لبنان لا يساوي شيئاً يُذكر. إنّه «الوطن المسخ». وبعد فترة، يقلّبه، فيكون «مسخ الوطن». وما حجّته؟ إنّ لبنان لم يعرف يوماً زمناً جميلاً. والدليل، بداية، كقاعدة «مفهومية» لفكرته: تقسيم المنطقة. سايكس - بيكو. لبنان الكبير.

على بد الاستعمار. اللبنانيون لهم أغراب عن بعضهم. وهو ليس واحداً منهم. "أرزهم" أرزة جبال الأرز، رمز اللبنان، رمزه الوطني ... "أرزهم" هذه "لا تستحق على الاندثار". حتى الشجر عنده لا يستحق الحياة.

لماذا؟ لماذا كلّ هذا الحقد على شجر لبنان وبشره؟ وربما أيضاً حجره؟ لأنّ بجبارة الرفض المطلق. لكنّ إصرارهم الآن على مراهقتهم لا يتناغم أبداً مع سينيكيتهم التي تنضح بها مواقفهم الرديئة الأخرى، القائمة كلّها على قياس موازين القوى، وعلى الاستقواء بـ«انتصاراتهم»، فكيف تقترن «براءة» المراهقة بإثم الاستكبار؟ أم أنّها خدمة «نظرية» بريد أن يكون تأسيسياً جديداً على لبنان، يلغي كلّ ما سبقه من التاريخ، على أساس أنّ التاريخ يبدأ عنده، وقبله لم يكن هناك سوى توحّش واستغلال وهوان، واستعمار وإمبريالية... وفي عقل حزب الله الخلفي، وفي مشاعر أبناء بيئته، وأبناء الطائفة الشيعية التي يهيمن عليها هيمنة الآلهة، هذا العصر المسمّى «ذهبياً» كان أبناء الطائفة المستضعفين، محرومين، على هامش القرار «كناسين، حمّالين...» وأنّه لا يمكن أن يكون ذهبياً كلّ هذا العصر الذي كانت الطائفة مغيّبة وملوفظة، وأنّه لم يكن وطناً، ولا بلداً مثل كلّ البلدان. وفي أساسه خطيئة أصلية، البريطانيون والفرنسيون، إلخ.

وتكون خلاصة المعادلة هذه أنّ هذا العصر وحده، هذا العصر الذي ينهار فيه لبنان، هو العصر الذهبي بعينه. لا قبله، ولا غيره. ولتعتدّ الفرافير، يختم بأنّ الدليل على ذلك: أنّ لبنان عاش طوال عمره بلا قضية. وها هو الآن يقدّم نفسه للقضية. طبعاً هذا كلام البروباغندا الحزبية، اللصيقة والحليفة، لا فرق. ما دامت الحليفة تقدّم "خدمات" كهذه، فيكون هدم لبنان شيئاً لا يذكر، بعدما هدمت فكرته.

هل من «انتصار» أوضح من هذا؟ أن تقضي على بلد بعينه، لأنّه لم يكن بالأصل بلداً، وبحجّة لا تُرَدّ، اسمها «القضية»؟ وعلى قاعدة «نظرية» يحفر في نتوءاتها نوابغ صبيانيون، من بقايا اليسار الأفل. وهذا من أنواع المواريث التي لا تُغتفر.

ومتى تُطرَحُ كلّ هذه المطارق على رأس اللبنانيين؟ عندما صار أي عصر سابق على الانهيار ذهبياً. عندما صارت الحرب الأهلية نفسها، التي لا يتوقف المنابر عن ابتزازنا بها، هي الجنّة الخالصة قياساً إلى هذا القتل اليومي للبنانيين، على نيران «قضيتهم» البطيئة، إذ ما قيمة اللبنانيين بعدما يكون لبنان جديراً بأن يموت؟

(كاتبة لبنانية)

تقول اللازمة إنّ لبنان لا يساوي شيئاً يُذكر. إنّه «الوطن المسخ». وبعد فترة، يقلّبه، فيكون «مسخ الوطن». وما حجّته؟ إنّ لبنان لم يعرف يوماً زمناً جميلاً. والدليل، بداية، كقاعدة «مفهومية» لفكرته: تقسيم المنطقة. سايكس - بيكو. لبنان الكبير.

أميركا والعراق والديمقراطية المشوّهة

فارس الخطاب

في خطابه أمام الأمة الأميركية، ذكر الرئيس الأميركي الأسبق، جورج دبليو بوش، عشية دخول القوات الأميركية العراق في مارس/ آذار 2003، «أنّنا ذاهبون إلى العراق لنجعل منه واحة الديمقراطية بالشرق الأوسط، ونموذجاً سيحتذي به باقي الدول، والأنظمة العربية». تأتي إلى البال تلك العبارة، وأنت تشاهد الجلسة الأولى لمجلس النواب العراقي الجديد، في التاسع من شهر يناير/ كانون الثاني الجاري. مشاهد غريبة بإخراج جديد، ومشاحنات تصل إلى حد الضرب والاشتباك بالأيدي، وطعون باولى خيارات المجلس؛ اختيار رئيس المجلس ونائبيه، الكتلة الصدرية ارتدت الأكفان، بما أوحى أيضاً بأنهم مستعدون للموت من دون أن يتنازلوا عن أنهم الكتلة الفائزة الأكبر، وغير ذلك من مشاهد أثبتت للعراقيين والمراقبين أنّ القادم لن يكون بالتأكيد أفضل من الدورات البرلمانية السابقة. العراقيون الذين صفّق بعضهم بذلت جهودٌ فعالة لإنشاء عراق مستقر بعد الصراع، أو أظهرت للشعب العراقي أن وجودها يخدم مصالحهم في الواقع»، وأن يحكم بلادهم من يختارونه في الانتخابات الحرّة، أصيبوا بخيبة أمل كبرى، لأنّ أميركا أنسست نظام المحاصصة الطائفية الذي قتل بسببه عشرات الآلاف، وقامت على أساسه مئات التنظيمات والميليشيا المسلحة، أصيبوا بالصدمة وخيبة الأمل، عندما شاهدوا وعلموا أن من جاء ليؤسس الديمقراطية في بلدهم على أنقاض دكتاتورية فضحته وسائل إعلام بلاده، عندما كشفت هذه الوسائل فضيحة جريمة معاملة السجناء في سجن أبو غريب، ثم تطورت الديمقراطية والشركات الأمنية العاملة مع قواتها الموردة أميركياً إلى العراق لمنح جنودها رخصة قتل العراقيين، حتى وإن كانوا في وضع دفاع عن النفس من دون محاسبة. وفي النهاية، تراجع الفرح بالتغيير (أو السقوط) كما يسميه بعضهم إلى خيبة أمل، وفقدان الثقة بكل النظام السياسي الجديد الذي أسس بترتيبات أميركية مسبقة، واستشرى فيه الفساد بكل أركانه. الآن وبعد 18 عاماً على إحتلال العراق وبحسب، أنتوني كوردسمان، الباحث في المركز العالمي للدراسات الاستراتيجية (CSIS) في واشنطن أنّ «النتيجة النهائية قد تكون خروجاً آخر للولايات المتحدة من العراق، إما بسبب الضغط العراقي أو بسبب قرارات رفيعة المستوى من الولايات المتحدة بقطع وجودها في العرا

توقعات المشهد السوداني بعد استقالة حمدوك

عصام شعبان

في خطاب يشكل مرحلة جديدة من مسار أزمة الثورة السودانية، استقال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، بعد شهر ونصف الشهر من الاتفاق السياسي مع قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، والذي وقعه الأول بهدف وقف إراقة الدماء، والحفاظ على مكتسبات الثورة، وفي محاولة لصد السيطرة المطلقة للحلف العسكري على السلطة، بعد انقلاب 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 لكن ذلك لم يكن ممكنا في غياب شروطٍ، أبرزها تفهم الجيش لخطورة الوضع، وحدة القوى السياسية خلف رؤية حمدوك، وجود كتل محلية وإقليمية تدعم الانتقال الديمقراطي. والسودان اليوم أمام حالةٍ من السيولة تتعدّد فيها المبادرات والخطابات، لكن هناك مشروعين أساسين متعارضين، مشروع القوى الثورية من أجل تغيير جذري ونظام ومشروع ديمقراطي ينهي حقبة عمر البشير وإزالة آثارها، ومشروع الجيش وحلفائه، في البقاء في السلطة مع تمثيلاتٍ شكلية ومحاصصةٍ تعيدان إنتاج النزعات الجهوية وأشكال من الحكم المحلي ضمن سياق مركزي عرفها السودان قديما كما الإدارة الأهلية، بجانب استيعاب رديف نظام البشير، والاستقواء بقوى اجتماعية تقليدية. وبهذا، ينتج حلف واسع للحكم. وفي هذا السياق، لم تكن تقوية يد الأجهزة الأمنية وإطلاقها في مواجهة المتظاهرين وأمر الطوارئ الذي أصدره البرهان يوم 26 الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول)، وأعاد به سلطات المخابرات في القبض والتفتيش والرقابة ومصادرة الممتلكات، سوى تقوية لحلف الجيش. ويتضح قدر الصعوبة في التوفيق بين المشروعين، وأثبت تجاهل تنفيذ بنود الاتفاق السياسي، والانسياق في ممارسة العنف، ومحاولة التفاهم مع أحزاب سياسية، بجانب قوى الميثاق، أنّ الجيش ماضٍ في مساره ومشروعه في الحكم وإدارة البلاد مع تحالفه الاجتماعي وأدواته وأجهزته الأمنية.

وفيما تدعم كتلة «الميثاق الوطني» الجيش، بعد خروجها من تحالف قوى الحرية والتغيير، فإن باقي المكوّنات منقسمة على نفسها. وهناك تباينات في مواقف «قوى الحرية والتغيير» (اللجنة المركزية) بشأن المسار السياسي المفترض تنفيذه، فريق يرى إمكانية مشاركة قيادات الجيش السلطة مع المدنيين حتى انتهاء المرحلة الانتقالية، وربما مستقبلاً، وفريق راديكالي يرفع شعارات لا مشاركة ولا تفاوض ولا شرعية، ويضع إسقاط المنظومة الحاكمة، بقيادة البرهان، هدفاً وشرطاً لانتصار الثورة. وبالتالي، يرفض الوساطات الدولية، ومنها بعثة الأمم المتحدة للحوار مع البرهان. وفي ظلّ دعم يتلقاه الأخير دوليا وإقليميا، وإن كان محدوداً، مع ارتباك وانقسام سياسي أصابا «قوى الحرية والتغيير» أصبحت مساحة المناورة من جانبه متّسعة.

ومن ضمن أسباب استقالة حمدوك، والتي قبلها مجلس السيادة رسمياً 10 يناير/ كانون الثاني الحالي، فشل جولات الحوار مع القوى السياسية من أجل توافق يمثل حدّا أدنى، وجبهة لرئيس الحكومة، ليس في اختيار وزرائه وحسب، لكنّ تنفيذ مهامه ضمن المرحلة الانتقالية حسب الوثيقة الدستورية. لذا، لم يستطع حمدوك أن يفاوض أعضاء مجلس السيادة، بوصفه ممثلاً للقوى السياسية، ولم يجد من سبل قوة تجبر قيادات الجيش على تنفيذ بنود الاتفاق الذي وقع في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

عموماً يمكن قراءة موقف حمدوك، وقرار الاستقالة، في ضوء مأزقين أساسيين يعطّلان تحقيق المرحلة الانتقالية، موقف الجيش الذي يريد السيطرة على الحكم بشراكة شكلية، يفرضها بالقوة والعنف، ومواقف المكونات السياسية الغارقة في خلافاتها، وغير القادرة على وضع تصوّر مشترك كان يطمح حمدوك إلى تمثيله، كما كتبت حالة استمرار العنف ضد المتظاهرين حادثاً صادماً. لذا رأى حمدوك أن يفتح الأبواب لخيارات أخرى عبر الاستقالة أو ما سماه تسليم الأمانة، وستنعكس هذه الخطوة على فعاليات الحراك الشعبي من تظاهرات وغيرها من أشكال احتجاجية، وأيضاً على الحراك والتفاعلات السياسية الداخلية والخارجية، بعدما كشف حمدوك فشل إمكانيات التوافق بين مشروعين، انقلاب عسكري يريد الانفراد بالسلطة ومشروع للانتقال الديمقراطي تطمح له قوى الثورة وتحاول إيجاد نظام سياسي جديد. خلال خطاب الاستقالة، قدّم حمدوك كشف حساب عن الأهداف والآمال التي حاول تحقيقها، وجهوده في ملفات السلام وتفكيك الأزمة الاقتصادية، كما حذّر من مخاطر الفوضى والانقسام والصراعات العدمية، وحيّا قوى الثورة وشبابها ونساءها، في إشارة إلى أنّ طريق الثورة مستمر ومربوط بعزم مكوناتها. كما لا يمكن فصل خطاب الاستقالة عن خطاب البرهان أيضاً بمناسبة ذكرى استقلال السودان، والذي بدا يتجاهل الأزمة، ويفرض الأمر الواقع على قوى الثورة.

وبالاستقالة، هناك نتائج رئيسية، بوصف أنّ حمدوك ليس وحسب شخصية ذات قبول أو موظفا أمميا وخبيراً اقتصادياً، لكن بوصفه يمثل مشروعاً للتغيير تحلقت حوله قوى سياسية لعبت دوراً أساسياً في التحضير للثورة. ومن أهم النتائج داخلياً إسقاط الاتفاق السياسي، وانتهاء الوثيقة الدستورية التي تشارك الجيش فيها السلطة مع القوى المدنية، وبالتالي فقدان الأساس الدستوري لحكم مجلس السيادة الذي ينفرد بالسلطة الآن، ويفتقد الشرعية، أو بمعنى أدق يحكم بشرعية التغلب والقوة، وبالسلاح والدوشكا المضادّة للطائرات التي كانت تصيب المتظاهرين، وتفجّر رؤوسهم وصدورهم، وبالخوف والترهيب، وبحوادث الاعتداء على النساء والتحرّش بالشابات وحوادث الاغتصاب الدنئية. وفي مشهدٍ يستدعي وقائع دالة على انحطاط النظم العسكرية وهمجيتها في مواجهة ثورات الشعوب.

ويضاف إلى النتائج غياب جبهة تفاوض باسم الثورة، وذلك يفتح المجال لخيارات متعدّدة، منها بروز أقطاب سياسية تفاوض منفردةً مع الجيش. ويمكن هنا، على سبيل المثال، قراءة لقاء حزب الأمة مع الجيش نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وخارجياً سيمنح هذا المشهد مساحة للتدخل الإقليمي والدولي في السودان، وربما تدويل أزمته في ظل مخاطر محتملة، إذا استمر الوضع على ما هو عليه من حالة عدم الحسم والصراع بين الشارع والسلطة، والذي قد يؤدّي إلى سيناريو من الفوضى واتساع أزمات السودانين معيشياً، ومحاولة جرجرة الحراك إلى العنف لعسكرته، وإيجاد مبرّر لمزيد من العنف واستخدام القوة.

> أثبت حمدوك لنفسه وللقوى السياسية أنّ توقيعه اتفاقاً مع البرهان محاولة صادقة للدفاع عن الثورة، وليس كما تمت قراءته في إطار من التخوين

> يتوقف تطور الوضع، في جانب منه، على إدراك القوى السياسية أهمية الحوار في ما بينها، والاتفاق على متطلبات الانتقال الديمقراطي

وبالتأكيد، تقلق دول الجوار من هذا الوضع غير المستقر لسلطةٍ قادرةٍ على إدارة شؤون السودان، والذي يتشابك مع ملفات إقليمية ودولية، أمنية واقتصادية.

وأمام هذا المشهد، هناك عدة سيناريوهات، يرتبط تحققها بعوامل عدة، منها تفاعلات قوى الداخل والخارج، ومدى استجابة قيادات الجيش وتحالفاتهم وإدراكهم المأزق الحالي، وتراجعهم عن التشبث بالسلطة، وأن يعي هذا الحلف أن تاريخ السودان، بما فيه من فترات استبعاد مكونات السودان من الحكم، وحالة تهميش ومظالم وعسف بالحقوق السياسية والاقتصادية، أدّت إلى سلسلة من صراعات خلال فترات الحكم المدعومة بالجيش والأجهزة الأمنية والمليشيات، وكانت النتائج كارثية، دوّامة من الصراعات المسلحة والحرب وتبعاتها المؤلمة. ويتوقف تطور الوضع أيضا، في جانب منه، على إدراك القوى السياسية أهمية الحوار فيما بينها، والاتفاق على متطلبات الانتقال الديمقراطي وتحقيق العدالة، واختيار سبل ممكنة، يمكن أن تفرضها تحالفات ومكونات الثورة بعد الانقلاب واستقالة حمدوك، وعملية الفرز التي تلت توقيع الوثيقة الدستورية. وعلى جانب آخر، تفتح الاستقالة الباب أمام تشكّل تحالفاتٍ تحمل قدراً من الوضوح، وتجاوز المواقف الملتبسة ظلت قائمة قبل الانقلاب.

إجمالاً، ضَعُف حمدوك بفقدانه الحاضنة السياسية، وخسرت قوى الحرية والتغيير أبرز ممثليها، ليس في الحوار والتفاوض مع الجيش وحلفائه، لكن أيضاً مع القوى الدولية. واليوم، وإن كان مهماً الحراك الذي يرفض الشراكة مع سلطةٍ انقلبت على الثورة، فإنّ من الضروري أن يكون لقوى الثورة، في صمودها المبهر والمرشّح للاستمرار، ممثلوها المتفقون على خريطة طريق، وحلول ممكنة في ظل معادلات القوة الحالية، ووضع تصوّرات للمستقبل، تكون محل قبول من أوسع طيف سياسي وشعبي ممكن، وأن تمتلك تكتيكاتٍ في حركاتها، من دون السقوط في فخ العنف والاكتفاء بالشعارات من دون رؤية للوصول إلى أهدافها الجزئية ضمن سياق أكبر، هو الانتصار لأهداف الثورة. أما عنّ حمدوك فربما يكون خطاب الاستقالة ليس الأخير، فالرجل اختار أن يكون رئيساً للوزراء في ظرف غاية في الصعوبة. وأغلب الظن، وبحكم تجارب تاريخية سابقة، لا يغيب أشخاص، كما حمدوك، عن المشهد بقرار الاستقالة. وأخيراً، أثبت حمدوك لنفسه وللقوى السياسية أنّ توقيعه اتفاقاً مع البرهان محاولة صادقة للدفاع عن الثورة، وليس كما تمت قراءته في إطار من التخوين للرجل، إلى حد وصفه شريكاً في الانقلاب، وتصوير موقفه في استنساخ للتاريخ بموقف حسن الترابي مع عمر البشير خلال انقلاب 1989.

(كاتب وباحث مصري)

في استقلالية القضاء الليبي

أبو القاسم علي الربو

لا يمكن الحديث عن الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدول نحو الديمقراطية، بمعناها الواسع، من دون الحديث عن ضرورة وجود جهاز قضائي مستقل يكون في مأمنٍ من أيّ تدخل مباشر أو غير مباشر من السلطات الأخرى. ولا يتأتّى ذلك إلّا بوجود نظام سياسي يساهم في تعزيز هذا الاستقلال، من خلال اتباع عدة إجراءات مهمة، تتضمن اختيار قضاة مشهود لهم بالنزاهة والقدرة والخبرة، ومن تم الاهتمام بتدريبهم والرفع من مستواهم، كما تتضمّن ضرورة تمتع السلطات القضائية بالصلاحيات نفسها الممنوحة لكلّ من السلطات التشريعية والتنفيذية، بما فيها المزايا المالية التي تجعل القاضي غير خاضع للابتزاز المالي أو الرشوة أو استغلال الحاجة للتأثير على عدالة قراراته. وقد شهد النظام القضائي في ليبيا تقلباتٍ عديدة، حاله كحال باقي القطاعات العامة الأخرى، فتغير تبعاً لتغير نظام الحكم من المملكة إلى الجمهورية إلى الجماهيرية وصولاً إلى وضعه الحالي المصاحب لنجاح انتفاضة فبراير /شباط /2011، وضع لم يتمتع بالاستقرار المأمول بعد، تقلبات كانت نتيجة حتمية لعدم ثبات القوانين وتغيرها المستمر، بالإضافة إلى عدم وجود دستور، طوال حكم معمر القذافي، يرسم العلاقات بين كل مؤسسات الدولة وينظّمها بما فيها الجهاز القضائي، الأمر الذي جعله ينال نصيبه من الفوضى والتخبط وعدم الاستقرار.

وقد ساهم دستور سنة 1951، وقد نصّ على استقلال القضاء واتحاد النظام القضائي، في وضع اللبنة الأساسية التي اعتمد عليها القانون رقم 10 لسنة 1958، الصادر بموجب مرسوم ملكي، والذي يعتبر بمثابة الأساس الذي نظم الجهاز القضائي في ليبيا، إذ أعطى مجالاً ملحوظاً للمحاكم والقضاة، وشكّل بداية الاستغناء عن المحاكم العرفية والقبلية التي كانت سائدة قبل الاستقلال. ومن الجدير بالذكر أنّه، ونتيجة للحروب التي عانت منها ليبيا، وفترة الاستعمار التي لم تهتم بتعليم الليبيين، بل منعتهم من ذلك إلا بشروطها وبفرض لغتها، وجدت السلطات الرسمية، في اثناء المملكة ومع بداية الاستقلال، نفسها مضطرّة للاستعانة بقضاة عرب وأجانب، وكان اغلبهم من مصر وإيطاليا وبريطانيا، حين تكونت أول هيئة قضائية للمحكمة العليا الليبية في العام 1954 من ثمانية مستشارين برئاسة مصري، ولم يكن من ضمنهم أي ليبي، وبعد سنوات قليلة، أصبح جميع القضاة من الجنسية الليبية.

ومع استيلاء القذافي على الحكم في 1969، ثم استحداث محكمة الشعب، المحكمة العسكرية التي أنشئت لمحاكمة كلّ المسؤولين الذين تولوا مناصب كبيرة في عهد المملكة، كما شملت المحاكمات صحافيين وكتّاباً كثيرين وجهت لهم تهم «تضليل الشعب»، و«المساهمة في فساد العهد الملكي»، حسب ما جاء على لسان المدعي العام آنذاك، عمر المحيشي، أحد قادة الانقلاب في تلك الفترة، والذي فشل فيما بعد في الانقلاب على القذافي، وهرب إلى المغرب التي سلمته بعد صفقة مع النظام الليبي ليتم قتله. وكان للأحكام التي أصدرتها تلك المحكمة فعلها، في البداية، في تسييس القضاء وزج استقلاليته لتحقيق أهداف سياسية، أدّت، فيما أدّت إليه، إلى مصادرة الرأي الآخر، وتصفية الصحافة، حيث ألغيت الصحف الخاصة والعامة التي كانت تصدر في عهد المملكة وبأحكام قضائية، وضُيق الخناق على الصحافيين والكتّاب، ولم تبق سوى أجسام وهيئات كانت تدور في فلك مجلس قيادة الثورة الذي كان يتزعمه القذافي، وينوب عنه عبد السلام جلود في تلك الفترة. استمر القذافي في الاعتماد على القضاء الاستثنائي، متمثلا في عدة محاكم تم استحداثها، مثل محكمة الشعب ومحكمة أمن الثورة والمحكمة الثورية وغيرها من محاكم كانت تحت سيطرة النظام بالكامل، وأصدرت أحكاما كثيرة مسيسة بما فيها أحكام الإعدام، سيئة الصيت، والتي نفذت في كثيرين، في شهر رمضان العام 1984، بتهم الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين أو التآمر لقلب نظام الحكم، من دون أن يكون لهم الحق في محاكمات عادلة ومستقلة، كما نصت كل القوانين والمواثيق الدولية التي شدّدت على هذا المطلب باعتباره حقا أساسيا من حقوق المواطنة. ونقلت الإعدامات على التلفزيون الرسمي، واختيرت لبثها ساعات الإفطار، لإرسال رسالة واضحة إلى الجميع، إن هذا هو مصير كل من يتجرّأ على معارضة النظام أو انتقاده أو المطالبة بالتداول السلمي على السلطة أو الانتماء لأيّ حزب. ومؤسف أنّ القذافي نفسه أشاد بهذه الإعدامات، إذ صرّح، في إحدى خطبه إلى الشعب الليبي، قائلاً: «شفتوا الإعدامات في شهر رمضان زي السلام عليكم، مافيش حرام، هذه عبادة، هذا هو الصح، مؤتمرات شعبية تشنق بلا محاكمة، أيّ كلب ضال حطّه في المشنقة».

مع تصاعد حدّة الانتقادات لحقوق الإنسان في ليبيا، والضغط الدولي التي مارسته الدول على النظام والعزلة التي فرضت عليه، كان لزاماً على النظام أن يبدي نوعاً من الإصلاحات، مكرهاً لا راغباً، ففي محاولة للتهرب من الالتزامات الدولية، وإعادة الاندماج مع الغرب، أصدر «مؤتمر الشعب العام» الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان، والمقتبسة، في أغلب موادها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي نصّت على ضرورة ضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء، والحق في حصول كل متهم على محاكمة عادلة ونزيهة. وفي خطوة لاحقة، وبعد صدور تقرير منظمة العفو الدولية الذي أعقب زيارتها ليبيا في العام 2004، وطالبت فيه بضرورة إلغاء محكمة الشعب، واعتبرتها محكمة مبتدعة لإضفاء الشرعية القضائية على مطاردة المعارضين، رضخ النظام، مكرها، لطلبات المنظمة، إذ أصدر «مؤتمر الشعب العام» قراراً بإلغاء محكمة الشعب، إلّا أنّه، وفي الوقت نفسه، وبدلاً من إحالة القضايا إلى محاكم عادية، استحدثت محكمة أمن الثورة، نوعاً من التحوير، وأصبحت هذه المحكمة، والتي تغير اسمها في ما بعد إلى محكمة أمن الدولة، تنظر في القضايا نفسها التي كانت تُنظر أمام محكمة الشعب، ليستمر القضاء في ممارسة عمله تحت السيطرة الكاملة من الحكومة. ومما تواتر أنّ هذه المحكمة كانت تعرض أحكامها قبل صدورها، خصوصاً في القضايا الهامة، لأخذ موافقة الحكومة والقيادة قبل صدورها.

نجحت انتفاضة فبراير في العام 2011، وكانت الحاجة ملحّة لبناء نظام قضائي مستقل، تجلى في الإعلان الدستوري الصادر في 2011/8/30، ونصّ صراحة على استقلال القضاء وحظر المحاكم الاستثنائية، وكفالة حق التقاضي أمام الجميع، وتم إلغاء رئاسة وزير العدل المجلس الأعلى للقضاء كما كان في السابق، وتم إعادة تشكيله برئاسة رئيس المحكمة العليا، إلّا أنّ الأمر لا يحتاج فقط إلى مجرد قوانين، خصوصاً في مرحلة النزاع، بل يحتاج إلى إشاعة ثقافة قضائية مختلفة عن التي سادت عقداً. وبما أنّ ذلك لم يكن بالأمر اليسير، فقد سُجّلت انتهاكات كثيرة في بداية ممارسة المجلس الانتقالي لسلطاته، ولوحظت حالات تدخل عديدة في أعمال القضاء، خصوصاً في تعامله مع قضية اغتيال اللواء العسكري المنشق، عبد الفتاح يونس، بالإضافة إلى تدخل بعض رؤساء المجالس المحلية في اختيار رؤساء المحاكم الابتدائية، وكثرة مجالس الاحتجاز، وعدم القدرة على تنفيذ أحكام كثيرة، نظراً إلى الافتقار إلى آليات لتفعيل تنفيذ الأحكام القضائية. وأخيراً، كانت الفترة التي تقدّم فيها المرشحون للانتخابات الرئاسية الاختبار الحقيقي في استقلالية القضاء. على الرغم من أنّ القضاء استطاع أن ينأى بنفسه عن الدخول في أتون الصراعات التي حدثت، استطاع السياسيون جرّه إلى قلب النزاع، ليصبح من أطرافه، إذ حاول الجميع استغلاله في أحقية المترشّحين للسباق الرئاسي وقبول الطعون وغيرها من الأمور القانونية التي جعلت الجهاز القضائي في فوهة النزاع، الأمر الذي أدّى إلى عدم قدرة القضاة على ممارسة أعمالهم، فحُوصرت محاكم ابتدائية كثيرة ومُنع القضاة من الحضور وأُصدرت أحكام كثيرة تحت التهديد، وتدخل مجلس النواب من جديد في أعمال الجهاز القضائي، واتخذ، في توقيت حساس، قراراً بإعادة هيكلة النظام القضائي. وأجرى تغييراً على مستوى المجلس الأعلى للقضاء، وقرارات أثارت لغطاً كثيراً، واعتبرت تدخلاً في عمل القضاء وتعدّياً على استقلاليته. والخشية من أنّها قد تؤدّي إلى انقسام المؤسسات القضائية، ودخولها، كغيرها من المؤسسات الحكومية، في جدل حول قانونية كلّ منها.

على الرغم من تعافي النظام القضائي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، ومزاولته عمله بعيداً عن الصراعات السياسية، وقدرته على البقاء موحداً في وقت شهدت فيه أغلب المؤسسات الليبية انقساماً بين الشرق والغرب، يبدو أنّ الطريق ما زال طويلاً أمام استقلاليته وحياديته، خصوصاً في ظل انتشار السلاح وعدم وجود حكومة قادرة على حماية القضاة، وجعلهم يمارسون أعمالهم ويصدرون أحكامهم بدون خوف أو تهديد... ومطالبة القاضي بأحكام عادلة، من دون تحيّز، في هذه الظروف، الأشبه بمن «ألقوه في اليم وقالوا له/ إيّاك إيّاك أن تبتلّ بالماء».

(كاتب ليبي)

> حاول الجميع استغلال القضاء في أحقية المترشّحين للسباق الرئاسي وقبول الطعون وغيرها من أمور قانونية جعلت الجهاز القضائي في فوهة النزاع

> نص الإعلان الدستوري الصادر في 2011/8/30، صراحة، على استقلال القضاء وحظر المحاكم الاستثنائية

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads